

الفصل الثالث

الفقر الاقتصادي والتنمية البشرية كمشكلة وعلاج

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- الفقر الاقتصادي: مفاهيم وأشكال ونظريات ومعالجات
- بعض النظريات الاقتصادية الهامة حول الفقر
- التنمية البشرية وأهم متضمناتها

الفصل الثالث

الفقر الاقتصادي والتنمية البشرية كمشكلة وعلاج

مقدمة

يتضح من العرض السابق أن هناك تعددية كبيرة في صياغة النظريات والاستراتيجيات التي تم وضعها في المطبخ العربي، ثم فرض تطبيقها على البيت العربي الذي استقبلها بكرم الضيافة العربي المشهور، وشاركه في هذا الكرم الاستقبالي الغالبية العظمى من دول العالم الثالث، الذين كانت تقع تحت هيمنة أحد المعسكرين، الغربي رأسمالي الطابع والتوجه، أو الشرقي اشتراكي الأساس.

وعلى الرغم من تلك التعددية وكل ما صاحبها من تعديلات وإصلاحات، فقد كانت الثمرات المشتركة لها جميعا اتساع رقعة من يعانون من مظاهر الفقر بكل مستوياته التي تدهورت كثيرا في بعض الدول مقارنة بغيرها.

وكان من أهم النظريات التي اهتمت بإبراز مشكلة الفقر المتزايدة في العالم الثالث، نظرية الحلقة المفرغة للفقر، التي ثبت من خلالها أن أحد عوائق التنمية وتحقيق الأهداف

المرجوة منها هو وقوع الدول الفقيرة في براثن "مصيدة الفقر التي تتمثل في حلقة الفقر المفرغة. Vicious Circle of Poverty.

وجاء دور منظمة العمل الدولية International Labor Organization ILO لتتهم طبقة العمال الذين يمثلون محور اهتمامها ورعايتها، حيث أثبتت الدراسات أنهم من أكثر الفئات تضررا بنتائج ما تم تطبيقه من ذلك العدد الضخم المتخبط من نظريات التنمية المختلفة. وفي ذات العام / بزغ دور فردى رائد على ذات النهج، ليركز اهتمامه على الفئات المتضررة من تطبيق السياسات والنظريات التنموية على الصعيد العالمي أجمع. وكان ذلك في عام 1976 حين تم نشر معالم نظرية الحاجات الأساسية في وثائق المنظمة المذكورة، وتم أيضاً نشر بحث تحليلي متعمق حول كيفية الهجوم على الفقر الذي يعاني منه العالم أجمع، وذلك بواسطة الاقتصادي الشهير "محبوب الحق".

وعلى الرغم من التعاطف الظاهري مع مشاكل الفقراء وإبداء الإرشادات بكيفية التخلص من برائنه، إلا أن المتعمق في مكونات نظرية "قارب النجاة" Life Boat يلمس بوضوح الكراهية الغربية الشديدة للفقراء وضعفاء البشر واعتبارهم هم ذاتهم عقبة في سبيل تحقق الرفاهية المنشودة للدول الصناعية المتقدمة.

ترى، ما هي الأهمية المعرفية والتطبيقية لمتضمنات كل من النظريات الخمس المذكورة، وكيف يمكن تقييمها وتنقيحها من وجهة النظر الإسلامية المتخصصة في مجال التحليل الاقتصادي؟! لنبدأ معا في التعرف على إجابات على تلك التساؤلات بالغة الأهمية.

الفقر الاقتصادي: مفاهيم وأشكال ونظريات ومعالجات

قبل الخوض في مجال النظريات الرئيسية التي تناولت الفقر الاقتصادي بالتحليل ومقترحات الحلول، لابد أولاً من التعرف التفصيلي الدقيق حول ذلك المفهوم الذي أثير حوله الكثير من المناقشات والجدالات. وكيف كان ينظر إليه وكيف أصبح منظورا إليه في عصرنا الحالي الذاهر بالتقلبات الاقتصادية والأزمات العالمية المزمنة.

ترى، ما هو الفقر؟ وما هي أشكاله الأكثر شيوعا؟ وأين يتوطن كفئات، وأماكن؟

يعرف الفقر لغة بأنه عوزة واحتياج وعجز واضطراب أحوال. وبتتبع بعض النظريات والمعايير التي استخدمت في الدراسات الاقتصادية لقياس الفقر وتحديد أشكاله وأنواعه يمكن أن نذكر الأصناف التالية كأمثلة توضيحية على حالات مختلفة ومتباينة منه:

أولاً: الفقر المطلق Absolute Poverty

ويحدث حين لا يكفي الدخل المتاح للفرد في مقابلة احتياجاته المعيشية الضرورية (التي تسمى في الاسم بحاجات الكفاف، أي التي تكفي صاحبها من سؤال المساعدة من الآخرين)، حيث تعتبر الحاجات الضرورية هنا هي: المأكل والمشرب والملبس والمأوى.

ثانياً: الفقر النسبي، أو الفقر التقريبي Relative Poverty Or Near Poverty

يمثل حالة الفرد الذي لا يستطيع أن يكفي احتياجاته الاجتماعية Social needs (وهي التي تسمى في المعايير الفقهية بحد الكفاية)، وهي الاحتياجات التي قد تعتبر كمالية بالنسبة لفئات أخرى، لكنها ضرورية له للحفاظ على مظهره المقبول ولتيسير الأنشطة المعيشية اللازمة لمهنته وعمله، حيث يمكن أن تزيد الاحتياجات هنا كما عن الاحتياجات الأربع المذكورة عاليه (كالحاجة إلى سيارة للانتقال السريع، والى جهاز لاب توب للتواصل المهني أو الأداء العلمي الضروري، كما قد يحدث القصور والفقر في النوعية المتاحة للشخص مثل استخدام برنامج قديم لإحصائي محترف).

ثالثاً: الفقر المدقع Extreme Poverty: Ultra - Poverty

وذلك حين يعجز الإنسان عن الحصول على أدنى الحاجات المعيشية جميعها كما ونوعاً معاً، مثلما يحدث للكثيرين من سكان المناطق العشوائية الذين يتشاركون في حمامات عامة ولا يوجد لديهم صرف صحي وقد يبيتون جوعى أو يضطرون إلى الاستعانة بصناديق القمامة للحصول على ما يلبي نداء البطون الصارخة. ومن توابعه المتنامية انتشار المجاعات، والأوبئة والتشرد والأمراض الاجتماعية المزمنة من جرائم وانحرافات وغيرها.

أو هم الذين يقعون في تصنيفاتهم تحت ما يسمى بخط الفقر Poverty Line الذي

يمثل حدا فاصلا بين الحياة الأدمية في أدنى صورها وبين ما لا يقبل أبدا ويتحقق لمن لا يستطيعون أن يميون على المستوى الأدنى الممثل بخط الفقر (حيث يمثل خط الفقر الحد الأدنى من السلع والخدمات، أو متوسط الدخل الحقيقي أو النقدي الذي يجب أن يتوافر بالضرورة لكل فرد ليستطيع أن يحيا ولو في حالة كفاف.

وبمزيد من التحديد القياسي، فقد تم تعريفه بأنه يحدث إذا لم يستطع الفرد أو تستطع الأسرة للحصول على 80٪ من الحد الأدنى من الأسعار الحرارية التي تقرها منظمي الصحة العالمية WHO ومنظمة الغذاء العالمية FAO حتى لو أنفق الفرد 80٪ من دخله على شراء الطعام.

ويمكن ربط ذلك بقانون انجل الذي يذكر أن الأكثر فقرا ينفق كل دخله على الطعام ومع هذا لا يكفي احتياجاته منه لتدنى قيمة هذا الدخل الإجمالي أصلا، وبالتالي فكلما زاد دخله بعد ذلك، كلما زاد معدل إنفاقه على الطعام من أجل تغطية احتياجاته الغذائية التي لم يتم اكتفائها بعد، ويستمر الحال حتى يصل إلى مستوى دخل معين ينتقل بعده من حالة الفقر المدقع الذي تضمنه المفهوم الجاري إلى مستوى معيشي يغطي فيه جميع احتياجاته من الغذاء، فيبدأ في التوجه لإنفاق جزء من دخله المتزايد على بنود استهلاكية أخرى وبالتالي يقل معدل إنفاقه على الغذاء.

ولقد تم استخدام الأسعار الحرارية من قبل المنظمات المختصة كوحدة قياس الاكتفاء الغذائي للفرد وقياس حالة فقره بناء عليها، حيث اعتبرت الأسعار الغذائية هي جوهر الغذاء الأساسي اللازم توفيره للفرد.

ولو تابعنا قصص السلف لعرفنا أن غذائهم لم يكن بتلك الصورة المستحدثة، بل كثيرا ما كان يقتصر على تمر وماء، أو خل كما ورد في القصص النبوي. وحتى البروتين لم يكن التركيز على الإكثار من اللحم بقدر الإكثار من مرقه الذي يمكن أن يكفى عددا أكبر من المجتمعين على مائدة الطعام الواحدة، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: "أكثر الناس شبعاً في الدنيا، أطولهم جوعاً في الآخرة" (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1199) كما كان يحث على الإكثار من الولايم مع الإكثار من مرق اللحم ليكفى الجميع.

وحتى ابن خلدون أوضح في كتابه أن البدو أكثر صحة من سكان الحضرة نتيجة لقلة ما يأكلون وبساطته على عكس أهل الحضرة الذين يحبون الدسم والأكل الثقيل الضار بالجسم والصحة.

لكن طبعاً هذا لا ينفي صحة ووجاهة الدراسات الغذائية المتخصصة في عصرنا الحديث، فهذا له اعتباره واحترامه طالما قام على معايير وحسابات مدروسة بعناية.

رابعاً: فقر الرفاهية Welfare Poverty

ويقصد بالرفاهية الاقتصادية، تعظيم المنافع الشاملة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها المتاحة لجميع أفراد المجتمع، مع عدالة عمليات التوزيع لثمار عمليات النمو والتقدم، مع إتاحة فرصة المفاضلة والخيار الحر لكل فرد ليختار ما يحتاجه ويفضله بنفسه بدون ضغوط أو عجز.

وتقوم عملية تقييم درجة الرفاهية الاقتصادية المتحققة باستخدام معيارين criteria رئيسيين: الكفاءة Efficiency، والتوزيع distribution، ويتمثل جوهر ثمار نجاح تحققها بمعيار الخيار المجتمعي social choice.

وبناء على ما سبق، فإن فقر الرفاهية يمكن أن يتمثل في القصور في تلبية الاحتياجات الأساسية المجتمعية وفي عدالة توزيع ثمار النمو والتقدم بعدالة بين أفراد المجتمع ووفقاً يشاءون ويتلاءم مع أحوالهم المعاصرة، وذلك وفقاً لمعايير الرفاهية الدولية، وأوضح مثال يمكن إدراجه في هذا المقام أن يحدث في وقتنا المعاصر عجزوا عدم المقدرة على اقتناء جهاز كمبيوتر للباحث أو أي دارس مثلاً لأنه أصبح ضرورة ووسيلة لا تتجزأ من أي عملية تعليمية راهنة، أو العجز عن اقتناء جوال ييسر عمليات الاتصالات فورية السرعة في زمن يلهث بتعاقب أحداثه، أو التمتع بمياه صالحة للاستخدام الآدمي بعد أن شملت تقنيات إعداد ذلك الماء جميع بلدان العالم بكل بساطة ويسر...

وجدير بالذكر أن ذلك ما تحدث عنه ابن خلدون منذ زمن بعيد، حين ذكر إنه بتقدم المجتمعات وزيادة مستويات الرفاهية فيها، فإن ما كان يعتبر بذخاً ورفاهية من قبل

يتحول إلى أساسيات لا بد من توفيرها للجميع في ظل التحضر الجاري.

ومن المنظور الإسلامي وجدنا نصوصا تحذر من الإسراف ورفاهية الاستهلاك، حتى في الطعام الذي يمكن أن تناوله لمجرد الاشتهاء وليس لضرورة سد الرمق، وذلك كما يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (31) (الأعراف: 31) كما يقول الله تعالى في الآية التالية من نفس السورة ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ (الأعراف: 32)، بينما ورد بالحديث الصحيح: "أكثر الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً في الآخرة" (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1199).

ومثل تلك النصوص وغيرها تعلمنا أن الأصل في الاستهلاك الرشيد هو عدم البذخ ولا السماح لهوى الاشتهاء اللانهائي بالتحكم في توجهنا السلوكي المعيشي والإنفاقي، لكن هذا لا يمنع أن نتمتع بما يرزقنا الله به من نعم وكماليات طالما أتاحت لنا بالحلال وبدون ظلم واستقطاع من أنصبة الآخرين، أو كان ما نتمتع به من المزيد يقابله معاناة آخرون من القلة والشح والاحتياج. والدليل على ذلك أن الله سبحانه وتعالى جعل من أركان الإسلام وصحته، دفع زكاة المال حين تتوافر شروطها، وذلك باعتبارها حق وليس منة للمسكين وغيره ممن ذكروا في مصارف الزكاة الثمانية المعروفة والمحصورة في القرآن الكريم ﴿ وَالذِّبْنَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (المعارج: 24-25). كما أن الإسراف المنهي عنه باللغة الاقتصادية الإسلامية الصحيحة يمكن أن يقصد به الاستهلاك المصحوب بالضرر الذاتي أو بالإضرار بالغير، كأن تتعدى قيمة الإنفاق أو الاستهلاك التكلفة الحدية له، بحيث يصبح الإنسان بعدها معرضاً للركود المعيشي الذي ينقلب بعد هذا إلى تدهور معيشي مستمر لا يرجى علاجه، فيصبح عاطلاً وعبئاً على المجتمع ويضطر الكادحين أن يقتطعوا جزءاً من ثمار جهودهم لإبقائه على أرض الحياة.

خامسا: فقر النوع وتأنيث الفقر Gender Poverty and Feminizing Poverty

حيث يذكر بعض الاقتصاديين أن الفقر يمكن أن يكون أكثر شيوعا وارتباطا بالمرأة أكثر من الرجل نتيجة للتمييز العنصري ضدها في أماكن العمل والتكسب وأحيانا بسبب عادات مجتمعية سلبية مثل حرمانها من الميراث واستئثار الذكور بكل الميراث، وأحيانا يتناول بعض العلمانيون فيدعون أن هناك ظلما في قواعد الإسلام التوزيعية للميراث التي تعطي للرجل ضعف ما يمنح للمرأة من الميراث.

وبكل تأكيد فإن الأحكام التشريعية تنصف المرأة بل تعطيها أكثر مما يمنح للرجل من امتيازات وعطاءات، لكن لا يمكن أن تحدث مساواة مطلقة في عملية الحقوق والتوزيعات طالما تختلف المرأة عن الرجل من الناحية البيولوجية والقدرات الفعلية والمهام التي خلقها الله من أجل القيام بها. فقوامة الرجل أعطيت له في مقابل توليه مهمة الإنفاق عليها وعلى الأسرة جميعها، وهو ما لم تكلف به المرأة ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء: 34). وقد نهى الله سبحانه عن تمنى أرزاق الغير، وأكد على أنه يستوفى رزق كل نوع بما يتلاءم مع احتياجاته تماما، ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى الْآخَرِ﴾ (النساء: 32). وفي تلك الآية إجازة واضحة لحق المرأة باحتفاظها لذمة مالية مستقلة، وبأنها ليست في أصل الأحوال من الفقراء كما يدعى العلمانيون بتحيز غير عقلائي.

سادسا: الفقر الداخلي بالأسرة، النوعي والعمرى والعددي

Intra Household Poverty, by Gender, age, Family size

وهو يتشابه كثيرا مع فقر المرأة أو فقر النوع المذكور عاليه لكنه يختلف في تحديد أكثر الفئات فقرا داخل الأسرة حيث يذكر أنها الأم أو الإناث، ثم الأطفال الصغار لأنهم لا يستطيعون التنافس المتكافئ مع كبار الأسرة في الحصول على احتياجاتهم حتى من المأكل

وغيره حيث يستأثر بالنصيب الأكبر منه الأب الذي تعطى له أولوية الحصول على ما يكفيه من طعام ثم الذكور الكبار الأقوياء وهكذا.. كما يعتبر كبار العمر من المسنين الأكثر فقراً لأنهم تتزايد تكاليف نفقاتهم من أجل تغطية نفقات علاج أمراضهم المزمنة المتزايدة والحصول على أجهزة تعويضية تتزايد احتياجاتهم إليها بسبب ما يصيبهم من أشكال متزايدة من العجز البيولوجي والعضوي والذهني، بينما تقل مصادر تكسبهم الشخصي وقد تصل إلى الصفر خاصة ممن لا معاش لهم أو ممن تتدنى معاشاتهم إلى أقل من خط الفقر.

كما يربط فقر العائلة دائماً بمعيار أكثر شيوعاً وهو حجم الأسرة، حيث يدعى إنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة، كلما ارتفعت احتمالات تعرضها لأنواع أسوأ وأكثر خطورة من الفقر.

وبطبيعة الحال فإن الإسلام لا يسمح بانتشار مثل تلك الحالات أبداً فقد حث أولياء الأمور على العمل والكد من أجل تغطية نفقات من يعولون وحذر من الإهمال في الوفاء بتلك المهمة الجوهرية "كفى بالمرء أثماً أن يضيع من يقوت" (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 4481).

كما أن الاكتفاء بالتركيز على أن الموارد والأرزاق هي من فعل البشر وحدهم وبياراتهم فقط، مرفوض تماماً من المنظور الإسلامي لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يرزق مخلوقاته، وقد وعد بتوفير احتياجات كل دابة تتحرك على الأرض وكل البشر حتى لو لم يكونوا مسلمين أو كانوا من أعتى الكفار ﴿ كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ﴾ (الإسراء: 20). وبالتالي فلا يقبل اعتبار زيادة عدد أفراد الأسرة كعنصر سلبي مسبب للفقر، فعلى العكس هو عنصر إنتاجي فعال يمثل أحد ركائز عوامل الإنتاج المفتاحية التي وردت في النظريات الاقتصادية غربية المنشأ حيث ذكر أن عوامل الإنتاج الأساسية هي "الأرض، والعمل (عدد بشري)، ورأس المال، والتنظيم (عمل بشري)". فكيف ينظر إلى وسيلة استجلاب وتوزيع أرزاق الله الأساسية باعتبارها عامل تسريب لتلك الأرزاق؟!

ومع هذا فالفقر الحقيقي في مثل تلك الأحوال عادة لا يحدث من قلة المعروض أو المتاح داخل الأسرة، لكنه قد يحدث نتيجة لانعدام بركة المتاح نتيجة لحرمانية مصادر ما يتم استهلاكه أو الإنفاق عليه، أو نتيجة لسوء الاستغلال وإساءة التوزيع البشرى للمتاح حتى داخل الأسرة الواحدة. وقد ورد في الحديث الشريف: "كلوا جميعا ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة، كلوا جميعا ولا تفرقوا، فإن البركة في الجماعة" (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 4501).

وفي الحديث الأخير ردا حاسما على اعتبار أن كبر حجم الأسرة يتسبب في فقرها نتيجة لعدم كفاية المتاح لها مقارنة بأعداد أفرادها، فالعبرة الحقيقية ليست بالكم وإنما بالبركة التي تحل على المتاح فتكسيه الكثير من المنافع والمشبعات غير المتوقعة.

سابعا: فقر الدمامة Poverty of Ugliness

حيث أشارت بعض الدراسات المتخصصة في الاقتصاد الاجتماعي أنها لاحظت من خلال دراسات ميدانية قامت بها عينات عشوائية من النساء إنه كلما تمتعت المرأة بجمال وبحسن مظهر، كلما تفتحت لها أبواب المعاييش الراقية ليس فقط بأزواج أكثر ثراء، لكن أيضاً بفرص وظيفية أكثر ارتقاء وتميز وفرص أفضل بكثير للترقيات وللحصول على المناصب القيادية والإستراتيجية الأكثر تميزاً، وعلى عكس هذا، فإن الأقل جمالا وخاصة الدميمات، لا يعانين فقط من الافتقار إلى الجمال والى الزيجات المريحة، لكنهن أيضاً يعانين كثيرا من الرفض والإحجام عن قبولهن في أماكن العمل خاصة الأكثر ارتقاء والأكثر ارتباطا بالمناصب الحساسة والراقية وبالذخول والحوافز الوفيرة.

ولاغرو، فجميعنا نشاهد دائما إعلانات طلب وظائف يفضل فيها المرأة، بل يشترط هذا، كما يشترط كضرورة أن تكون حسنة المظهر. وللأسف فإن حسن المظهر هذا لا يقصد به الاحتشام أو الوقار، إنما يقصد به ما يفلح في اجتذاب العملاء، وكصورة للمباهاة واستكمال صور التأثير الحسي على المتعاملين.

ولا يصعب على أي حكيم أن يدرك على الفور رأى الإسلام في ذلك النوع من الفقر،

فقد حافظ على المرأة وحماها من التعرض لمثل ذلك النوع المهين بفرض الحجاب وارتداء الملابس التي لا تظهر أي فتنة لها تغرى من في قلوبهم مرض، وتحول أماكن العمل إلى ساحات مغريات منحرفة تنحرف تماما بأداء العمل والتكب إلى الحضيض، وتنعدم معه البركة المطلوبة في كل شيء نرغب في الحفاظ عليه وتنميته بالطريقة الرشيدة.

كما أن الإسلام وضع ضوابط وشروط لعمل المرأة تساعد على عدم التعرض للعواقب الوخيمة المرتبطة بفقر الدمامة، مثل تفضيل عمل النساء مع النساء، والحث على عدم الاختلاط بين الجنسين إلا لضرورة، والنهي عن الخلوة غير الشرعية، وبالتالي، فإن فقر الدمامة هذا يرجع إلى شيوع الميول الهوائية والابتعاد عن تطبيق الضوابط الشرعية في مجالات العمل والتكسب، فالمفترض أن يكون التركيز على عناصر لها ارتباط مباشر بمتطلبات المهنة الفعلية مثل الكفاءة في الأداء، والأمانة والإتقان... الخ

ثامنا: الفقر الجغرافي Geographic Poverty

فكما اتضح من العرض السابق حول تصنيف الدول الفقيرة والمتخلفة، فقد ادعى الاقتصاديون الغربيون عن تعصب وتحيز غير مقبول، أن الفقراء والدول الفقيرة يتركزون دائما في المناطق الجنوبية من الأرض وداخل الدول ذاتها، وأنها تتركز في القارات الآسيوية والإفريقية وأمريكا الجنوبية فقط، حتى لو كان بعضها يمتلك ثروات وموارد طبيعية وفيرة، فهم مازالوا في حالة فقر نتيجة لسوء استغلالهم لمواردهم وإهدارهم لها بهذا القصور الاستغلالي، بينما ينتفي الفقر ومظاهره في غالبية الأحوال في الدول الغربية الصناعية التي لا تعتمد على إنتاج الموارد الطبيعية أو استخراجها فقط إنما تعمل على تصنيعها وإضافة قيمة مضافة مستمرة إليها.

ويلحق بالفقر الجغرافي، فقر المناطق الذي يشيع تركزه في المناطق العشوائية والريفية والشعبية عامة، حيث يصاحب فقر الأفراد المقيمين في تلك المناطق، فقرا آخر في البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة المفترض إتاحتها فيها.

وفي ذلك الصدد، أبرز ابن خلدون في مقدمته ما تم التحقق من صحته فيما بعد لأحد

أنواع الفقر المرتبطة بالفقر الجغرافي وهو الفقر المرتبط بالمناخ، ولو إنه عرض رؤيته بمنظور مختلف، حيث ذكر أن الذين يعيشون في المناطق الاستوائية شديدة الحرارة يتمتعون بنشاط زائد لأن الحرارة تتسرب إلى داخلهم فتمددهم بطاقات هائلة تجعلهم في حالات أسعد بكثير من غيرهم، لكن الفكر المعاصر يرى العكس، وهو أن الحرارة من مسببات الكسل والوهن والتراخي الذي يتسبب في انخفاض الإنتاجية وتدهور الأنشطة المعيشية خاصة مع ارتباط الحرارة بالرطوبة الشديدة، بينما يعتبر سكان المناطق الباردة أفضل حالا وأكثر نشاطا نتيجة لبرودة الطقس المنعشة.

تاسعا: الفقر العابر والفقر المزمن Transient and chronic poverty

حيث أن الفقر العابر هو الذي يحدث كحالة مؤقتة عبر فترة قصيرة من الزمن، بينما يتحول إلى فقر مزمن إذا امتدت حالة الفقر عبر فترة طويلة من الزمن، وفي الحالة الأخيرة يصبح الفقر هيكليا Structural صعب لا تخلص من برائنه المتشعبة الراسخة.

عاشرا: الحساسية Vulnerability

ولتلك الصفة المرتبطة بحالة الفقر (وليس بالصفات البيولوجية)، وجهان أحدهما حساسية خارجية external وتمثل في المعاناة من الصدمات والضغوط والتعرض للمخاطر والإصابة بها بسهولة، وداخلية internal حيث تتمثل حالة الفقر في الشعور بالوهن والانكسار وافتقاد وسائل التكيف الصحيحة الذي يتسبب في المعاناة من بالدمار المعنوي والهشاشة.

حادي عشر: فقر القدرات والفقر الوظيفي

Capabilities and Functioning Poverty

وهو يتمثل في الافتقار إلى التمتع بالقيم الإنسانية الواجب أن تتوافر لكل إنسان، ممثلا ذلك في القصور في أو الافتقار إلى الإمكانيات والقدرات الذاتية التي تمنح صاحبها التميز في الهوية، To be وعدم التمكن من الخيار والمفاضلة بحرية الفعل والانجاز To do والعجز عن التوظيف الفعال لتلك الإمكانيات بما يتحقق معها أفضل قدر من المنافع

الممكنة Functioning.. كما يمكن أن يطلق على الشكل الأخير مرادف اصطلاحى هو الفقر الوظيفي. الذي يعنى عجز الشخص عن انجاز أو تحقيق ما يهدف إليه، مثلما في حالة من يرغب في العمل ويمتلك مقوماته ويتمتع بطموحات مرتفعة، ومع هذا لا يستطيع الحصول على آية فرصة وظيفية تتلاءم وإمكانياته الفعلية. ومن أبرز الأمثلة على النوع الأخير الخريجين من الشباب الذين يمكن اعتبارهم أكثر الأفراد في الأسرة فقرا لافتراض استقلالهم في التكسب والمعاش واستمرارهم رغم هذا في الاحتياج والعوز إلى مساعدات أهلهم.

ثاني عشر: الفقر المتوارث عن الأجيال المتعاقبة

Inter - generation or inheritable Poverty

وعادة يولد ويتنامي مع الأطفال (قليل الحيلة) والشباب الذين لم يتمكنوا من الاستقلالية والانطلاق الذاتي بعد، حيث تستمر مظاهر الفقر التي عانى منها الأجيال السابقة ليعانى منها الناشئين والقادمين من الأجيال اللاحقة، ومن ابرز أشكاله الفقر المتوارث بين فئات المتسولين، حيث يمتهن البعض التسول كمهنة يسيرة للتكسب إما لضيق ذات اليد بالفعل أو لصفيرية تكلفتها ومستلزماتها، مما يساعد على نقل عادة ومهنة التسول بالتوارث بين الأجيال، وحتى لو كسبوا كثيرا كما يشاع عن الكثير منهم، لكن مظهرهم وحياتهم تظل دائما في نظر المجتمع فقرا يثير الامتعاض والاستهجان والنفور من كثير من فئات الأقوياء والموسرين.

وقد يكون المعروض من تعريفات ومفاهيم وأشكال صحيحا في إجماله بالفعل، ويزيد من تألنا أن يشاع أن أسوأ أنواع الفقر تتركز في العالم الإسلامي أكثر منه في أي مناطق أخرى في العالم. ذلك ما يتطلب الانفراد بالرد عليه في جزء لاحق منفرد من خلال الحديث عن الأنظمة الاقتصادية المهيمنة على مصائر العالم أجمع، وعن موضع النظام الاقتصادي الإسلامي منها والعوامل التي تسبب في عرقلة تطبيقه إلى الآن على الرغم من مثالية متضمناته وفعاليات توجيهاته في الأصل.

والواقع أن أنواع الفقر وظاهره وأشكاله لا يمكن حصرها أبدا خاصة لو أخذ في

الاعتبار التخصصات الاجتماعية والعلمية الأخرى المختلفة حيث نجد مثلا الفقر المائي والفقر الصحي، والفقر الثقافي والفقر الغذائي... الخ. ولكن كتابنا لا يركز فقط على تلك الجزئية، ولا يعتبر التنمية موجهة بصفة خاصة وجوهرية نحو مواجهته إلا في نطاق محدود بكتابه ومريديه، لهذا نود التوقف في الحديث عن الفقر عند هذا الحد، والبدء باستعراض بعض النظريات الشائعة في تناولها للفقر من المنظور الاقتصادي، والإسلامي التوجيهي.

بعض النظريات الاقتصادية الهامة حول الفقر:

يعتبر الفقر من الحالات التي احتلت اهتماما كبيرا في جميع التخصصات الاجتماعية والطبيعية والسياسية والتخطيطية، وان اختلفت المناظر حول كيفية تناوله، فمنها من تعرض له من منظور إيجابي فعلا في محاولة لعرض مقترحات للحد منه وعلاج أشكاله، ومنها ما خرج من عنجهيات غربية متعصبة ترى أن العالم لا يستحق العيش فيه أي فقير أو ضعيف باعتبار الفقراء أوبئة اجتماعية يمكن أن تسحب الدول المتقدمة نحو بؤس حالهم وتضور جوعهم.

ولدواعي التبسيط والإيجاز الفاعل، يتم الاكتفاء باستعراض بعض نظريات باعتبارها من أكثر النظريات شيوعا في هذا المجال بحيث تم تناولها من المنظورين المتقابلين: الإيجابي المعالج، في مقابل السلبي المتربص والمهاجم. تلك النظريات هي: مصيدة الفقر، الحلقات المفرغة للفقر، الحاجات الأساسية، الهجوم على الفقر، وقارب النجاة، ونظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد.

أولا: نظرية مصيدة الفقر:

تقوم تلك النظرية على فكرة المفاضلة التي يلجأ إليها العاطلون عن العمل بقبول إعانات من الدولة من أجل مساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم المعيشية الرئيسية، وتعويضا لهم عن حرمانهم من فرص العمل التي تم منحها لغيرهم، أو قبولهم لفرص عمل تتاح لهم بالفعل لكنها تكون بأجور منخفضة عن قيمة إعانات البطالة المتوافرة لهم في الحالة الأولى؟!!

وتكمن المشكلة هنا في أن إعانات البطالة تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة، كما أنها تضاف إلى بند المصروف والمتسرب من إيرادات الدولة التي تدفع من ضرائب يدفعها العاملون الكادحون، وذلك يشجع على الكسل والتواكل والميل إلى تحصيل مقابل بدون تقديم منفعة حقيقية مقابلة له وهو هنا العمل المنتج الذي يحقق قيمة مضافة تولد بعدها دخولا تساهم في تحسين مستويات المعيشة لكل أفراد المجتمع. وبالتالي فإن إعانات البطالة لتحسين أحوال الفقر الاقتصادي للعاطلين قد تتسبب تدريجياً في فقر أعداد متزايدة من أفراد الشعب حتى من العاملين أنفسهم لتحملهم لأعباء غير المنتجين، مما يتسبب في النهاية في إحداث فقر مجتمعي عام.

وتؤكد النظرية على أن إعانات البطالة تشجع على التواكل وانخفاض معدلات الإنتاج والنشاط الاقتصادي الإيجابي، وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية بين إعانات البطالة وبين الطلب على العمل، من قبل الداخلين في قوة العمل.

ومن ثم، تتجلى فكرة المصيدة هنا في أن إعانات البطالة تعتبر طعماً لكلا الطرفين: المانح لها (الدولة) حيث إنه يجربها إلى سلبات وخيمة متراكمة تطول الشعب كله مع استمرارية العمل بذلك النظام، ووهى أيضاً مصيدة للمتلقي للإعانات من (العاطلين) لأن الحال قد ينجدهم في البداية نتيجة لتفضيل وقت الفراغ والراحة على العمل مع ضمان تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، لكن مع الأيام، تتزايد مديونيات الدولة وقد تتوقف مقدرتها على الاستمرارية في تقديم الإعانات المذكورة، فيجد المتلقي نفسه في حالة فقر مدقع لا يستطيع الفكك منه.. ويصبح كل من المتلقي، والمانح حبيسان لما يمكن أن يطلق عليه بالحلقات المفرغة للفقر.

ترى ما هي تلك الحلقات التي أنهينا بها الفقرة السابقة؟! ذلك ما سوف نوضحه ونوضح مخاطر مثل تلك الحلقات الاقتصادية المدمرة للفرد والمجتمع من خلال السطور التالية.

لكن قبل الاستعراض المستهدف، نود ذكر الرأي الإسلامي حول تلك القضية، فنجد رفضاً حاسماً لتلقى إعانات بطالة طالما كان الإنسان قادراً على العمل والتكسب،

حيث أن الإعانات تمنح بقدرها وبقدر ضرورات صرفها والحاجات الملحة إليها. فقد حث الإسلام على العمل خاصة ما يتم بيد الإنسان نفسه وبشكل مستمر غير متقطع "أحب الأعمال إلى الله أدومها وان قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 164). بل أن الإسلام حث الفرد على العمل لآخر لحظة في حياته "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1424). (وذلك باعتبار أن لحظة احتضار الشخص هي لحظة قيامته).

وقد حذر الإسلام كثيرا من كثرة المسألة بدون حاجة ملحة، واعتبر مثل هؤلاء العاطلين باختيارهم ضعفاء لا يتساوون في القدر أبدا مع الأقوياء الإيجابيين حتى لو تساووا في درة الإيمان والتعب، بل وحتى لو فاق العاطلين العاملين في تعبدهم لله، حيث اعتبر العمل ذاته عبادة وتقربا لله طالما تم في الحلال وساهم في تحقيق منافع الغير وتيسير معاشهم.. أما المتواكل المتلقي للإعانات فهو يعتبر ممن ذكروا في الحديث الشريف: "لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أشياءهم أعطوه أو منعوه.

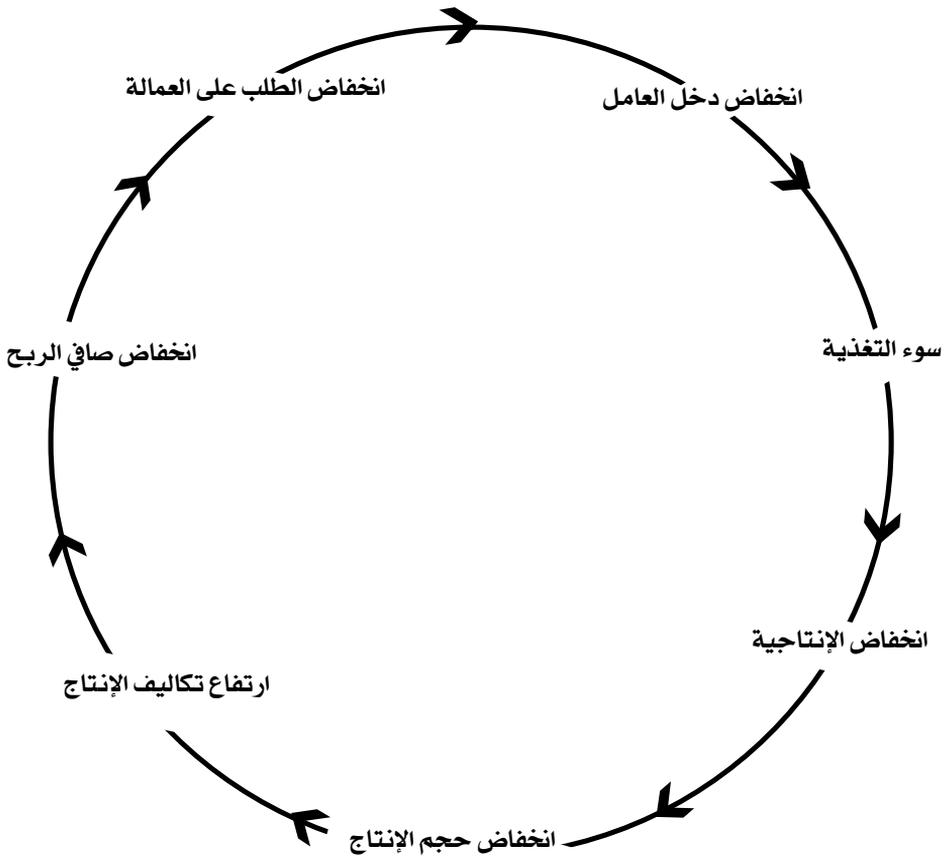
ثانيا: الحلقات المفرغة للفقر

من أهم النظريات التي ظهرت في هذا الصدد نظرية الحلقات المفرغة للفقر Vicious Circle of Poverty للاقتصادي جونر ميردال. وتقوم فكرتها على محاولة توضيح السبب الرئيسي في معاناة بعض الدول من فقر متفاقم، وفي نفس الوقت النتائج المتفاقمة لمعاناة الدول من مظاهر الفقر ومشاكله.

وبموجب تلك النظرية، فإن الدول الفقيرة تقع محصورة داخل حلقات سببية دائرية محكمة الانغلاق وصعبة الكسر والتفكك، حيث تتكون تلك الحلقات من مشاكل اقتصادية وسلبيات يمثل كل منها نتيجة لحدوث أسباب قبلها، وسببا - في نفس الوقت - لحدوث أسباب وعراقيل تليها. وتسير تلك الحلقات الممثلة لعراقيل التنمية والتقدم في اتجاه عكس عقارب الساعة. وتلك الحركة المستمرة تمثل تفاقم أحوال الدول الجبيسة داخل تلك الحلقات المفرغة للفقر.

فعلى سبيل المثال: يتسبب انخفاض متوسطات الدخول في دولة ما في سوء الحالة الغذائية للعاملين، الذي يتسبب بدوره في انخفاض الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الإنتاج وزيادة المهدر من الوقت المخصص للعمالة والتشغيل، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وذلك يؤدي إلى انخفاض صافي الربح الذي يتسبب في مزيد من تخفيض الدخول.. وهلم جرا. وذلك كما يتضح من الشكل رقم (1-3) التالي:

شكل (1-3)
مثال لإحدى الحلقات المفرغة للفقير



وعلى الرغم من النظرة التشاؤمية التي تكتنفها النظرية المذكورة، إلا أنها البعض حاولوا الاستعانة بحلول تدعو للتفاؤل حيث ذكروا أن لكل بلد إمكانيات تتميز بها تستطيع من خلالها كسر أضعف حلقة بالدائرة المفرغة، وذلك بحل المشكلة التي تمثل بها، والتي تمثل إحدى عوائق التنمية المتشابكة مع الأخرى. فإذا تمكن المجتمع من كسر الحلقة، فإن التوجه سينعكس إلى الاتجاه المعاكس الإيجابي، ويبدأ التحسن في حال الموضوع الذي كسر منه الحلقة في المساعدة على تحسين الحلقة التالية لها التي تساعد بدورها على تحسين ما بعدها وهكذا، بحيث يتحول الحال التراكمي من سلبي إلى إيجابي متقدم.

لكن يعيب النظرية المذكورة النظرية المادية البحتة التي تعتبر الحال الاقتصادي والمعيشي إجمالاً بيد البشر وحدهم وتناسوا الرزاق الذي لا تنفذ خزائنه، وقد تم عرضاً مستفيضا للرزق الإلهي اللانهائي، وللحلول الكثيرة للتخلص من مثل تلك المشاكل التي قد تمثل ابتلاءات قدرية مؤقتة أو حوافز للبشر كي يتعلمون العلم النافع ويعملون بإتقان من أجل القيام بمهمة إعمار الكون الذي استخلف الإنسان فيه.

وقد يكون من أسباب الوقوع في براثن مثل تلك المصايد للفقر والمعاناة والتخلف، راجعا إلى تفشي الفساد وانتشار التواكل وغيرها مما نشرناه في البحث السابق حول حقيقة مشكلة الندرة الاقتصادية وكيفية علاجها، والذي قد يتمثل أساسا في العودة إلى طاعة الله وإتباع توجيهاته وهو ما يبعد كثيرا عن تلك الأسباب المادية البحتة التي يركز عليها الاقتصاديون دائما.

ثالثا: نظرية الحاجات الأساسية (منظمة العمل الدولية)

وفي عام 1976، أعلنت منظمة العمل الدولية عن نظرية جديدة ونادت بتطبيقها كبديل للنظريات التنموية الاقتصادية التي كانت تتعامل مع الماديات بشكل مطلق بحجة أن تلك الماديات هي القادرة على تحسين أحوال البشر، فما وجد إلا عكس المعلن والمتوقع بصفة دائمة، فأعلنت المنظمة ضرورة تركيز الاهتمام بالتحسين المباشر لأحوال البشر أنفسهم وذلك بضرورة تطبيق النظرية الجديدة المقترحة الحاجات الأساسية Basic Needs.

ووفقا لتلك النظرية، فقد لوحظ أن العمال في غالبيتهم لا يستطيعون تلبية أبسط

احتياجاتهم المعيشية الضرورية اللازمة للمعيشة الآدمية الضرورية. ومن حيث المبدأ اقترح ضرورة ضمان أن يمتلك كل فرد في الدولة أربعة عناصر تمثل الحاجات الأساسية لمعيشة أي إنسان وهي المأكل والمشرب والملبس والمأوى. وطالب آخرون بأخذ الكيفية والتنوعية في الاعتبار حيث يتطلب الأمر توفير سلة الحاجات الأساسية من: المأكل الذي يحتوى على الحد الكافي من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية الملائمة لكل فرد، والكمية الملائمة من الماء الصحي الصالح للاستخدام الآدمي، والملبس الساتر والواقى من عوامل الطقس الحارة أو الباردة أو غيرها، والمأوى الصحي المناسب الاتساع في المساحة، وجيد التهوية، والأمن والشامل على جميع المرافق الأساسية اللازمة.

وقد لاقت النظرية المستحدثة بعد ذلك رواجاً كبيراً في الوسط الاقتصادي والعلمي العام حتى تكاثرت الدراسات والأبحاث العديدة بشأنها، مستخدمة جوهر الفكرة مع محاولات متعددة للوصول إلى سلال أخرى أكثر تشعباً وامتلاءً بما يجب أن تذخر به من حاجات أساسية لكل فرد، وقد امتدت المقترحات إلى الحاجات المعنوية والترفيهية والسياسية وتمكين المرأة والتعليم... الخ.

وكالمعتاد، انساق الباحثين إلى هلامية المبالغة في المطالبات وتعددية وتنوع البنود الأساسية المطلوب توفيرها لكل فرد أياً كان دخله وموارده التمويلية والإنفاقية، حتى تطورت تلك المطالبات المستمرة المتعاقبة فيما بعد إلى نظريات التنمية البشرية والرفاهية الاقتصادية المزمع عرض نبذة حولها في حينه.

ولو تأمل الراشدين في النصوص الشرعية الحكيمة لانفض الاشتباك، وما احتجنا إلى كل تلك التعقيدات في تحديد سلة الاحتياجات الأساسية للبشر، والتي يتسبب المبالغة في تحديد متضمناتها في استمرارية المعاناة من مشكلة اقتصادية وندرة مفتعلة في الموارد وسبل المعيشة الحقيقية. ففي سورة طه أرشدنا خالق البشر والأكثر دراية باحتياجاتهم المعيشية الأساسية الفعلية إلى عناصر معيشية ضرورية أربع بالتحديد ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ۝١١٩﴾ (طه: 118-119). فمن الآية الكريمة يتضح أن الحاجات الأساسية للإنسان تتمثل في المأكل، والملبس الساتر والماء والمسكن.

وفي الحديث النبوي: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافَى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ، فَكَأَنَّهَا حِيَزَتْ لَهُ الدُّنْيَا" (رواه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم: 300) يمكن أن نشق سلة أخرى لكن متقاربة العناصر للحاجات البشرية الضرورية وهي الأمن والصحة والمأكل.

وقد تكرر الأمن والمأكل أيضاً كحاجات بشرية أساسية في قوله تعالى في سورة قريش ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾. حيث يتم التركيز هنا على المأكل والأمن لطبيعة الحال التي يذكر فيها موضع الحديث هنا وهم المسافرين في رحلة الحج فتكون أهم احتياجات لهم في تلك الحالة هي المأكل ثم الأمن من المخاطر المرتبطة دائماً بالسفر إلى أماكن أخرى.

أما عن الحاجات الأخرى للبشر فقد تعتبر أساسية مع تقدم المجتمع وانتشار مظاهر الرفاهية فيه، حيث تتحول السلع التي تعتبر كمالية في المجتمع الفقير إلى سلع ضرورية في المجتمع الأكثر تحضراً وتقدماً وذلك وفقاً لما ذكره ابن خلدون في المقدمة.

وعلى نفس النهج، وفي ذات العام - مع اختلاف المضمون -، ظهرت أيضاً في ذات العام نظرية الهجوم على الفقر للاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق".

رابعاً: نظرية الهجوم على الفقر (محبوب الحق) Attacking Poverty

وتسمى أيضاً بنظرية "ستار الفقر Poverty Curtain"، حيث نشر الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" أبعاد تلك النظرية التي يبدو أنها نبعت عن انشغاله الصادق بهموم ذوي الحاجات الذين لاحظ تواجدهم في جميع أنحاء العالم وليس في الدول النامية فقط، وساعد على اتساع نطاق تبصره هذا إنه باكستاني المنشأ، ولكنه عمل كأستاذ جامعي متخصص في الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في بعض الأعمال البحثية والتقارير المنشورة في وثائق الأمم المتحدة خاصة في مجال التنمية البشرية وساهم بدور فعال في إنشاء مؤتمر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة ولقب برائد التنمية البشرية لدوره الفعال الذي سيتضح في السطور التالية.

ويرى محبوب الحق أن التنمية في أي دولة يجب أن تركز على حتمية الهجوم على أسوأ أشكال الفقر التي تعاني منه.

ويوضح أن من أسوأ أشكال الفقر واجبة الرعاية والمعالجة هي سوء التغذية، والبطالة وسوء التوزيع للدخل والموارد الذي يتناقض مع العدالة ومبادئها.

ويقترح أن يقوم مخطط التنمية على محورين رئيسيين: زيادة الإنتاج، وعدالة التوزيع له. مع التركيز على ضرورة تحسين نوع quality الحياة وليس التركيز على الناحية الكمية فقط، حيث ذكر أن تحسين دخل الناس النقدي قد لا يفيد كثيرا في تحسين أحوالهم المعيشية الشاملة.

واستمرارا لاهتمامه بتطوير المجتمع الإنساني ككل، ساهم في خلال التسعينيات في إنشاء مؤشرات التنمية البشرية، شاملة المؤشرات الأساسية والمعايير القياسية للتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية في ملف واحد، وساهم في تقديم تقارير سنوية لمتابعة التنمية البشرية وتطبيق معاييرها في كل بلد من بلدان العالم، وكان ذلك بالمشاركة مع علماء اقتصاديين آخرين مثل أمارتيا سين العالم الهندي الشهير الذي سنتحدث عن نظريته فيما بعد.

وكان محبوب الحق ينادى دائما بضرورة توسيع خيارات البشر Choices واعتبار تحقق ذلك معيارا ومؤشرا لنجاح انجاز أهداف التنمية البشرية والقضاء على ظاهرة الفقر بأشكالها الواسعة.

ومن أهم مؤشرات التنمية البشرية التي حصرها محبوب الحق كأهداف واجبة التحقق بتحسينها، وكمعايير لتقييم تطور التنمية البشري المنشورة في التقارير السنوية لكل دولة: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط عدد سنوات الدراسة، السنوات الإجمالية المتوقع أن يقضيها الفرد في الدراسة طوال عمره، الناتج القومي الإجمالي، متوسط دخل الفرد الثابت.

وكان محبوب الحق يؤكد على ضرورة إعطاء أولوية الاهتمام لتوفير أنشطة ومنتجات

موجهة لكي تكفي لمقابلة احتياجات الفقراء بالدرجة الأولى، وبكلمات أخرى كان يحث على الإنتاج الموجه لكفاية احتياجات الفقراء قبل الإنتاج الموجه لكفاية احتياجات الموسرين، حيث يجب أن تعطى أهمية تالية لهم بعد كفاية احتياجات الفقراء.

ومن ضمن ما يجب القضاء عليه في عملية الهجوم على الفقر ومحاربة أسوأ أشكاله من قبل الدولة، نادى محبوب الحق، بالقضاء على الأمية، والمرض والأوبئة، والفساد، وسوء التغذية، وسوء التوزيع وذلك بتخفيض المخصص للأثرية واقتطاع جزء من دخولهم وممتلكاتهم لإعادة تمليكهم للفقراء.

ولاغرو في أن الإسلام قدم حلولاً أكثر فاعلية بكثير لو طبقت كما علمنا الله عز وجل وأرشدنا، بدءاً من دفع المستحق من زكاة المال المفروضة على الموسرين كحق للفقراء والمساكين وذوى الحاجات الأخرى المختلفة (وهو ما نادى به محبوب الحق لكن بلغة علمية تتلاءم مع مدارك العالم حتى غير الإسلامي منه)، كما تمتد وسائل القضاء على الفقر من خلال منافذ أخرى بالغة التنوع مثل الصدقات التطوعية والكفارات بأشكالها المختلفة، والوقف الخيري الذي يرتبط بتحسين نوع الحياة مثل وقف المياه ووقف المسكن والوقف الصحي والوقف التعليمي.. الخ.

وكذلك، فإن زكاة الفطر في شهر رمضان والأضحى في شهر ذي الحجة يمكن أن تعتبر مساعدات عينية تحسن من الحالة الغذائية للمتلقين وتعطيه الحق في حياة تحاكي حال الموسرين ولو على فترات متقطعة.

خامساً: نظرية قارب النجاة Life Boat

وهي نظرية ذات طابع استعماري بغرض وان بدت في ظاهرها مرشداً لتحسين أحوال الفقراء الغارقين في بحر الجوع والفقر!!!

ومبتدع تلك النظرية هو جاريت هاردن Garrett Harden أستاذ الأحياء في جامعة ستانفورد الأميركية، وكان ذلك في عام 1973، وكان يبدى اهتماماً ملحوظاً بكيفية إنقاذ الكوكب من الهلاك حتى إنه أسمى نظريته - حرفياً بـ "أخلاقيات قارب النجاة"!!

ووفقا لنظريته: فإن سكان العالم ينشطون إلى فئتين: دول غنية متقدمة، وغالبية من الدول الفقيرة التي تعاني من المجاعات ومظاهر الفقر والبؤس المعيشي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر ثراء وتقدما في العالم كله، بينما يعتبر العالم الثالث هو الأكثر بؤسا ومعاناة من الفقر وعواقبه.

وتصور أن الدول الثرية المتقدمة تتشارك العيش مع الدول الأخرى داخل محيط الحياة العميق، لكنها نتيجة لتقدمها أفلحت في الإقامة الآمنة داخل سفينة أسماها بقارب النجاة، أما بقية دول العالم فهي تسبح في بحر من الجوع والفقر والمعاناة.

وذكر أن الدول السابحة تحاول اللحاق بسفينة أو بقارب النجاة الذي تملكه الدول المتقدمة، في محاولة للحصول على بعض خيرات تلك الدول ومشاركتها فيما تملك وتتمتع به، ولهذا تحاول جاهدة أن تقفز داخل السفينة للمشاركة في تلك الحياة الموسرة (ولسان حاله يقول أنهم يريدون أن يتعيشون على حساب الدول المتقدمة ومشاركتهم في ثمار مجهودهم بدون أن يشاركوا أصلا في جنيه ولا حصاده من قبل).

ويتساءل المؤلف، ما الذي يجب على سكان السفينة أن يفعلوه إزاء محاولات الدول الفقيرة لمشاركتهم معاشهم وثمار جهودهم داخل سفينتهم التي بنوها بجهودهم؟ يشير المؤلف أن هناك افتراض مبدئي لا بد من مراعاته وهو أن القارب بإمكانياته، له سعة محدودة وقدرات استيعابية لا تقدر على استقبال ودعم كل دول العالم الثالث والاستجابة لجميع مطالبهم وسد جميع احتياجاتهم.

وعلى ضوء ذلك الافتراض، فإن هناك أكثر من بديل للتعامل مع الموقف الحالي:

1- الخيار الأول، اتباع مبدأ الأخ الراعي، وتطبيق المبدأ الاشتراكي: "لكل حسب حاجته". فإن تم اتباع ذلك الخيار، ستعتبر الدول المتقدمة بمثابة الأخ الراعي لجميع بلدان العالم الثالث، وبالتالي يسمح للجميع بأن يستقلوا القارب ويشاركوا الدول المتقدمة في سكنهم ومعاشهم. لكن هذا يستحيل لمحدودة القدرى الاستيعابية للقارب (كما ذكر في الافتراض السابق).

- 2- والخيار الثاني، يكون بالسماح لعدد محدد من دول العالم الثالث باستقلال القارب، مع ترك الدول الباقية منهم ليلاقوا مصيرهم الأسود المجهول داخل محيط الحياة العميق.. لكن، في تلك الحالة أيضاً، كيف سيتم عملية الخيار والمفاضلة للمسموح بمشاركة لسكان قارب النجاة، وعلى أي أساس؟!
- 3- ومن أجل التخلص من الشعور بالذنب نحو الدول الفقيرة السائلة، فلا بد من وضع شروط لازم تحقيقها أولاً من أجل السماح بتقديم أي مساعدات للدول السائل ومن أهمها: منع الحمل contraception وذلك من أجل تخفيض عدد السكان في تلك الدول السائلة المحتاجة، بحيث يصبح مجموع تلك الاحتياجات أقل وأكثر قابلية للتنفيذ والتحقق وفقاً للطاقة الاستيعابية للدول المانحة.
- 4- ولكن المؤلف يعود ويبرز مشكلة كبرى تعاني منها الدول الفقيرة وهو تضخم عدد السكان فيها الذي يؤدي إلى تناقص ما يمتلكونه من موارد زراعية تتنامى بمعدلات أقل من معدلات تنامي السكان في تلك المناطق - وعلى غرار نظرية مالتس في السكان، يذكر أن عدد السكان في تلك الدول يتضاعف كل 35 عاماً (بما يمثل ضعف معدل زيادة السكان في الدول المتقدمة، التي يتضاعف عدد السكان فيها كل 87 عام).. ولهذا يحذر المؤلف ويدعو الدول المتقدمة لتجميع ما تمتلكه من مواد غذائية وموارد أخرى وادخارها للاستهلاك الذاتي، بعيداً عن إشراك دول العالم الثالث ضخم السكان في تلك الموارد التي تخصهم وحدهم حتى لا يقضي على جميع الموارد في كل بلدان العالم.
- 5- ولقد اعتبر المؤلف الخيار السابق هو الأفضل ويبرر ذلك، بأن حدوث المشاركة مع دول العالم الثالث في مثل تلك الموارد الغذائية والمعيشية المحدودة قد تكون ممكنة في الأجل القصير، لكن بمرور الوقت وتضخم الاحتياجات وتلبيتها سوف تتآكل الموارد ويصبح مستحيلاً تلبية مثل تلك الاحتياجات للجميع.
- وللأسف، أن تلك النظرية لاقت تأييداً حماسياً لا يستهان به من قبل الكثيرين من علماء الغرب والمسؤولين الأمريكيين ومنهم وزير الزراعة الأمريكي الذي نادى بوقف

تخصيص احتياطات غذائية والإمداد بها للدول النامية، بل وقد تمادي بعضهم فدعوا إلى الاستجابة التطبيقية للنظرية السابقة بتطبيق أسلوب الفرز والانتقاء والاستبعاد، الذي يتم إتباعه داخل المستشفيات العسكرية في زمن الحروب.

سادسا: نظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد

وبمقتضى تلك النظرية، يجب تصنيف الدول بنفس طريقة تصنيف الجرحى، وذلك إلى ثلاثة مجموعات بحيث تتم رعايتهم وفقا لأولويات الأقل تكلفة والأكثر ضمانا لأن يعيش ويعود إلى خدمة بلده:

- الجرحى المؤكد موتهم مهما قدم لهم من علاج: فهؤلاء يتم تأخير العناية بهم وقد يفضل تركهم حتى يلاقوا مصيرهم تلقائيا لأنهم لا أمل فيهم ولا رجاء.
- الجرحى القادرين على العناية بأنفسهم.
- والجرحى الذين إذا عولجوا بطريقة مناسبة سوف يعيشون ويعودون إلى طبيعتهم المعتادة.

وقد بالغ بعض أنصار تلك النظريات الوحشية السلبية ضد الفقر والفقراء، حيث حرض بعضهم بضرورة القضاء عليهم ذاتهم (لوليس القضاء على حالة الفقر والبؤس التي يعانون منها).

ومن هؤلاء اللادبيين "بواهر بلخ" الأستاذ بجامعة ستافورد، الذي نصح الجميع في بلاده بتخزين ما لديهم من طعام ومياه وملبس متعللا بأن الجائعين المعاصرين يمتلكون أسلحة ذرية!!

بل أن "جوزيف فلتشر" أحد القساوسة في لندن، ألف كتابا متبجحا بعنوان "أخلاقيات الموقف" أكد من خلاله على أن أي تصرف - مهما كان إجراميا - يمكن أن يكون صحيحا، فالعبرة بالموقف الذي دعا إلى ذلك التصرف!! وكأنه يردد كالببغاء الأسود مبدأ ميكيا فيلي الشهير "الغاية تبرر الوسيلة".

وتجنبنا للتكرار، يفضل الرجوع إلى البحث السابق عرضه في الفصل الأول حيث

نتأكد من خلال المعروض فيه أن الله لا تنفذ خزائنه، وأنه سبحانه قد ضمن لكل دابة في الأرض رزقها ومأواها، وأن العبرة تكمن في علم الإنسان وعمله وجدته في السعي لاكتشاف المخزون والكامن من ثروات وموارد لم يخلقها الإنسان أصلاً، ولا يستطيع أبداً أن يحصرها عدداً ولا نوعاً ولا منافعاً.

لكن يبقى السؤال المر، الاستنكاري.. لماذا يتركز التخلف والاحتياج بين الدول الإسلامية بهذا الشكل المهين على الرغم مما قدمه الله لنا من توجيهات وإرشادات تضمن لنا أفضل سبل العيش وأكرمها؟! لعل الإجابة المؤكدة تتضح في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ أَفْسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: 41).

مزيد من التوضيح لمسببات تهور حال العالم الإسلامي والتقدم الاقتصادي والتنموي فيه سوف يتم الحديث بشأنه من خلال عرض الأنظمة الاقتصادية العالمية المهيمنة على العالم المعاصر، وذلك في جزء متقدم من الكتاب.

التنمية البشرية وأهم متضمناتها Human Development: Theories

كما نوهنا سابقاً، يعتبر محبوب الحق من الرواد البارزين لعمليات التحول التنموي والتوجيه الاقتصادي لوجهة أخرى تهتم بالبشر قبل المادة، وبتحسين مباشر لأحوالهم هم بذاتهم باعتبار أن هذا هو الذي يسهم بفعالية أكثر في تحسين المادة التي توجه أصلاً من أجلهم ومن أجل تحسين معاشهم والارتقاء بالنوع أيضاً وليس بالكم فقط.

وقد اعتبر محبوب الحق أن الفقر البشري human poverty يعتبر أكثر خطورة ووجوباً للرعاية والاهتمام من الفقر الدخلي income poverty لأن توافر الدخل مهما ارتفع لا يضمن بالضرورة تمتع البشر بالخيارات وبالفرص المعيشية التي يطمح في التوصل إليها بحقيقتها.

ومن المنطلق الأخير، بادر محبوب الحق - كما نوهنا من قبل - بالدعوة إلى إنشاء مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتحقيق تنمية تهتم أساساً بالبشر بدءاً

بالقضاء على الجوع المدقع والجوع، ووصولاً إلى تحقيق أهداف أخرى تحسينية وداعمة.

وبعد أن كان الهدف الرئيسي من التنمية اقتصادياً يتمثل في زيادة الناتج المحلي والقومي الإجمالي، وكان البشر ينظر إليهم كوسيلة أو كعامل إنتاجي يستخدم من أجل تحقيق هذا الهدف، انعكس الحال، وأصبح الهدف الرئيسي من التنمية بشرياً يتمثل في تحسين حالة البشر ذاتهم غذائياً وصحياً وتعليمياً ومعنوياً.. الخ، بينما أصبح زيادة الناتج المحلي أو القومي الإجمالي يمثل أحد وسائل تحقيق هذا الهدف البشري المستحدث.

وأصبح الاتجاه التنموي المستحدث يركز كأولوية على تحسين نوع الحياة التي تدعم قدرات البشر فيصبحون أكثر مقدرة على تحسين الجانب الكمي متمثلاً في زيادة الناتج القومي وغيره مما يساهم بفعالية أكثر في تحسين مستويات المعيشة، كما وكيفاً.

وكما ذكرنا، فقد تم نشر تقارير سنوية للتنمية البشرية (تحت رعاية وإشراف ومتابعة من منظمة الأمم المتحدة) في عدد كبير من دول العالم من أجل تتبع الحال في كل، وكانت مصر من بين الدول الرائدة التي شاركت في هذا النشاط التنموي المستحدث، وقامت بنشر أول تقرير للتنمية البشرية بها في عام 1990 من خلال معهد التخطيط القومي، واستمر النشر السنوي تباعاً لتقارير مماثلة لكن كل تقرير كان يتناول موضوعاً ومجالاً مختلفاً للتقييم والمتابعة.

فمن الأمثلة على المواضيع التي تناولتها التقارير السنوية للتنمية البشرية في مصر: التعليم (من أجل دعم القدرات) وذل في التقرير الخامس لعام 99/98، والعولمة (وتقييمها في آثارها على الاقتصاد المصري) في تقرير 2002/2001، والمشاركة الشعبية (ودورها في تحقيق التنمية المحلية) في تقرير 2003، وفي تقرير 2013 تم عرض الدليل القياسي للتنمية البشرية (باستعراض وتحليل أهم المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم نتائج عمليات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الجارية في مصر مثل متوسط العمر المتوقع، والالتحاق بالتعليم ومتوسط دخل الفرد والحالة الصحية، ومعايير أخرى لقياس مستويات المعيشة).

وسوف يتم تناول هذا التوجه الحديث بمزيد من التفصيل من خلال جزئين متتابعين لدعم الأفكار الضمنية لهذا التوجه، أولهما باستعراض بعض المتضمنات والأهداف التي وردت بشأن التنمية البشرية المستهدفة، والثانية تتمثل في نموذج تطبيقه كنظرية تم وضعها لدعم ذلك التوجه وهى نظرية "القدرات" لأمارتيا سن.

أولاً: أهم متضمنات وأهداف التنمية البشرية

- 1- توسيع نطاق الخيارات والمفاضلات للبشر خاصة للفئات الحساسة.
- 2- توفير حياة صحية (من مؤشرات تحققها انخفاض معدل وفيات الأطفال، وارتفاع متوسط العمر المتوقع).
- 3- تعميم التعليم الأساسي (من مؤشرات تحققه، انخفاض معدل الأمية بين البالغين).
- 4- تحقيق المساواة بين الجنسين (بانعدام التمييز ضد المرأة).
- 5- تحسين نوع الحياة (من مؤشرات تحققه زيادة متوسط نصيب الفرد من المياه الصحية، وزيادة برامج الرعاية الصحية المجانية والتأمين الصحي ومكافحة فيروس المناعة البشرية، وتحسين الصحة النفسية).
- 6- تمكين المرأة (اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.. الخ).
- 7- زيادة القوة الشرائية الحقيقية للفرد وتخفيض نسبة من يحصلون على دولار ونصف يوميا فقط إلى النصف.
- 8- ضمان حياة كريمة لكل فرد (تقوم على الحرية واحترام الذات واحترام الآخرين).
- 9- تحسين المهارات والخبرات والقدرات والمعارف وتقوية القدرات البشرية (بحسين القدرات الذهنية واللياقة البدنية.. الخ).
- 10- إتاحة الفرصة الصحيحة للاختلاط بالآخرين بدون شعور بالخجل أو الدونية تجاه الفئات الأخرى التي تتمتع بمظهر براق أو أكثر تميزا.
- 11- تحسين القدرات على التكسب وعلى تحسين المستوى المعرفي والمعيشي من خلال التدريب والتعليم العالي لمستويات أكثر رقيا وتخصصا.. الخ).

ثانيا: نظرية (أو منهج) القدرات لأمارتيا سين

Amartya Sen, s "Capability Approach or theory"

يعتبر "أمارتيا سين" من الاقتصاديين المشهورين خاصة في مجال التنمية البشرية على الصعيد الدولي، وهو عالم هندي حاصل على جائزة نوبل عام 1998، ولد في بنجلاديش في نوفمبر 1933، وحصل على بكالوريوس الاقتصاد مرتين، أولهما في الهند والثانية من جامعة كامبردج ببريطانيا حيث أكمل دراسته فيها وحصل منها على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد وتوفي عن 81 عاما.

أسهم أمارتيا سين في صياغة نظرية "الاختيار الاجتماعي"، وهي نظرية تجمع بين آراء الأفراد وتفضيلاتهم ومصالحهم التي يرى أنها تنتهي رغم تعارضها الضمني بقرارات تفضيلية جماعية موحدة يقرها الجميع، (وهو ما ذكره من قبل آدم سميث في نظريته لليد الخفية)، ووضع كتابا هاما له في عام 1981 بعنوان "الفقر والمجاعات".

وشارك أمارتيا سين في بعض أعمال وتقارير الأمم المتحدة وبرامجها، ومنها تقارير التنمية البشرية المذكورة سابقا، وتبع هذا وضعه لنظريته الشهيرة "القدرات" الجاري إلقاء الضوء عليها.

وإن كان أمارتيا سين قد اتفق مع محبوب الحق على أفضلية التنمية البشرية، إلا أن كل منهما اختار منظورا وموضعا مختلفا ليركز اهتمامه عليه.

- فمحبوب الحق، أولى اهتمامه بتوسيع خيارات البشر Choices
- أما أمارتيا سن، فقد أولى اهتمامه بتحسين قدرات البشر Capabilities.

وفي نظريته المعنية، يقول أمارتيا سن إنه من غير المعقول أن ينظر إلى التنمية الاقتصادية كهدف نهائي، حيث إنه يستحيل تحقق هذا بدون دعمه بالإرادة البشرية التي لا تدعمها مجرد دخول نقدية بقدر ما يستلزم دعمها من خلال تحسين القدرات البشرية.

وهناك عاملين أساسيين لا بد من الاستعانة بهما من أجل تحسين القدرات البشرية

المعنية:

1- من هو الشخص.. أو كيف يجب أن يكون . What a person is or can be

2- ماذا يفعل الشخص.. أو يستطيع أن يفعل . What a person does or can do

فالعبارة، تكمن في وظيفة الإنسان وآلية تعامله مع الأمور، فمثلا يجب أن لا نولي اهتمامنا على ما يستهلكه الإنسان، لكن الأهم أن نقيم ونحسن كيفية تعظيم انتفاعه بما يستهلكه، وكيف يمكنه أن يصنعه بنفسه.

وبالتالي، تقوم نظرية القدرات على ثلاث ركائز جوهرية هي: التشغيل Functioning، الكينونة أو الهوية Being، الفعل Doing. أي ضرورة العمل على تحسين وتفعيل كينونة الإنسان وأفعاله واستثمارها ودعمها بقدرات تميز تلك الكينونة، وهذه الأفعال أو الانجازات.

ومن الأمثلة على الكينونة نقول مثلا: متعلم، أمي، معافي أو صحيح البدن، عضو في المجتمع الراقي،.. الخ

أما الفعل، فمن الأمثلة عليه: يعلم الصغار، يحصل على دورات تدريبية متخصصة، يعمل على رعاية الفئات الحساسة، يساهم في المشاريع القومية.. الخ

وذكر أمارتيا سين أن هناك اختلافات خمس أساسية بين ما يمتلك من دخول حقيقية، وبين ما تتضمنه تلك الدخول من منافع فعلية مرغوب فيها حقا: فالنوع الأول من الدخول الحقيقية قد يتمثل في الذرية، لكن قد يكون بعضها مصابا بإعاقة ما، وآخرون مصابين بمرض ما، وقد يكونون على جنس لا يرغبه الآباء، والنوع الثاني يرتبط بالتنوعات البيئية، التي تجعل الإنفاق مختلفا على الملابس الملائمة للطقس شديد الحرارة عن الطقس قارص البرودة، والنوع الثالث يتمثل في التباينات في المناخ الاجتماعي مثل انتشار الجريمة والعنف في بعض المجتمعات مما يتطلب إنفاقا مكثفا على المستلزمات الأمنية..، والرابع يتمثل في تباينات التوزيع بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث يمكن أن يتحيز الاهتمام بزيادة الإنفاق التعليمي على الذكور أكثر منه على الإناث، والخامس يتعلق بالاحتياجات السلعية التي تتباين من مجتمع لآخر، فمثلا في مجتمع الموسرين، لا بد أن يرتدى الشخص أفخم

الثياب، بينما لا يحتاج الشخص الذي يعيش أو يتعامل مع مجتمع بسيط إلى هذا أبداً. وكذلك فإن هناك أطعمة يشيع الطلب العام عليها أكثر من غيرها مثل الأرز في اليابان والصين، والخبز في دول أخرى.. وحتى الخبز نفسه، تختلف أنواعه ومكوناته الغذائية وطرق إعداده واستخداماته الأكثر شيوعاً باختلاف الأماكن والتجمعات.

وكما ذكرنا من قبل فقد ذكر ابن خلدون نفس تلك المعاني من قبل لكنه أنجزها بعبارات أكثر وضوحاً ودلالة، حين قال أن هناك أهمية السلع أمر نسبي يختلف وفقاً لدرجة تقدم أو تخلف المجتمع، فما يعتبر رفاهية بالنسبة لفئات من المجتمع يمكن أن يصبح ضرورياً وأساسياً في حياة آخرين خاصة مع التقدم والتحضر المستمرين.

وعلى وجه العموم، فقد ذكر أمارتيا سين ثلاثة معايير رئيسية يمكن استخدامها لقياس درجة التوظيف Functioning الصحيحة للقدرات وهي:

- 1- المقدرة على تغطية الحاجات الأساسية.
- 2- الشعور بالأدمية (الشعور بالقيمة الذاتية للذات والثقة والاعتزاز بالنفس واحترامها).
- 3- المقدرة على الاختيار الحر المستقل.

وعلى الرغم مما تتضمنه النظرية من معان سامية، لكنها تبدو مشجعة لأنانية الفرد وتناسي القاعدة الشرعية الذهبية في التعامل مع المجتمع لا ضرر ولا ضرار، لكن هذا لا يمنع أن الأصل في اتباع الشرع هو الحرية التامة للفرد بشرط أن يتبصر بعواقب هذا الاختيار التي لا تقتصر فقط على دنيا مؤقتة، إنما أيضاً على آخرة فيها الحساب مع افتقاد العمل وإمكانات التصحيح.

أما عن الشعور بالأدمية فبكل تأكيد أن الله كرم بنى آدم وأول مظاهر هذا لما أمر الملائكة بالسجود لآدم الأب لكل البشر. وقد ذخرت النصوص الشرعية بأداب التعامل على أساس التكافؤ الذي يتلاءم مع العمر وغيره، فدعا إلى توقير الكبير والعطف على الصغير، بل أن الدين لم يستثنى المخلوقات الأخرى ليوصى بمعاملتهم برحمة حتى أن امرأة دخلت الجنة في كلب أسقته شربة ماء.

ولقد كرم الإسلام كل شخص يعمل بيده، ويكتسب رزقه بمجهوده الذاتي وذلك كما يتضح في الحديث الشريف: "حديث صحيح رواه البخاري في الصحيح، يقول النبي ﷺ: "ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده" (رواه البخاري في الصحيح). وما من شك في أن تحسين قدرات الإنسان يساعده على إتقان ما يعمل فيساعده بذلك في تعظيم ما يتحصل عليه وذويه بل والآخرين أيضاً من منافع وتيسيرات.

ثالثاً: نظرية السعادة Happiness Theory لأمارتيا سين (أيضاً)

استطراداً لاهتمامه بتحسين أحوال البشر، ينتقل أمارتيا سين من التركيز التوجيهي إلى ضرورة تنمية القدرات البشرية وتوظيفها بما يساعد على تحسين الهوية والمقدرة على التواصل الفعال مع المجتمع المحيط، يرى أمارتيا سين أن السعادة يمكن أن تعتبر من أهم وسائل تحسين القدرات البشرية وتفعيل أدائها. واعتبر أن السعادة تمثل منفعة حقيقية للبشر Utility.

وقد اتفق الكثير من الاقتصاديين أمارتيا سين في منظوره هذا، فكثفوا بعض أبحاثهم من أجل دراسة مفهوم السعادة وتحليل أبعاده وتقييم آثاره التحسينية لأحوال البشر.

ومن أهم ما ذكر في هذا الصدد أن هناك سبعة عوامل يمكن أن تؤثر معنوياً على متوسط السعادة القومية Average National Happiness وهي:

- 1- العلاقات الأسرية Family Relationship
- 2- الموقف المالي Financial Situation
- 3- العمل Work
- 4- الصداقة والجماعات Community and Friends
- 5- الحالة الصحية Health
- 6- الحرية الشخصية Personal Freedom
- 7- القيمة الذاتية للشخص Personal Value

ومن منظور آخر، ذكر أن الناس يصبحون أكثر سعادة عندما يتحقق الآتي:

- 1- لا يكونون عاطلين عن العمل.
- 2- لا يكونون منفصلين عن أزواجهم.
- 3- يتمتعون بثقة كبيرة ممن حولهم أو ممن يتعاملون معهم.
- 4- يتمتعون بحالة إيمانية روحانية.
- 5- يتمتعون بأداء مهني بالغ التميز.
- 6- يتمتعون بالحرية والديمقراطية.

أما في المنظور الإسلامي، فالسعادة تختلف كثيرا ومعيارها الأكثر أهمية هو صدق الإيمان والرضا بقدر الله خيره وشره، والصبر على الابتلاء والتغلب عليه بالمزيد من الذكر والتوبة والعمل الصالح والتصدق وأعمال الخير التي يقدر عليها ما استطاع. ونتعجب أن يتم إدراج هذا العامل كعامل رابع يأتي بعد عوامل بعضها دنيوي بحث مثل التمتع بثقة الناس، مع أن الواقع أثبت أن إرضاء الناس غاية لا تدرك، وأن الإنسان الذي يجتمع الكل على الرضا عنه لا بد أن يكون منافقا لأنه يرضى الجميع مختلفي التوجهات على حساب مبادئه وعقائده التي قد تختلف معهم كثيرا.

الواقع أن السعادة في الإسلام هي التي تتلخص في الحديث النبوي الصحيح: "عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ لَهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَتْ خَيْرًا لَهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَتْ خَيْرًا لَهُ". (رواه مُسْلِمٌ)